

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

ال濂ف الصحفي ليوم / الاثنين

09 نوفمبر 2020





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



هيئة حقوق الإنسان



رئيس هيئة حقوق الإنسان يستقبل سفراء خادم الحرمين الشريفين لدى عددٍ من الدول

المصدر: جريدة مكة الاثنين 23 ربيع اول 1442 - 09 نوفمبر 2020
<https://makkahnewspaper.com/article/1523843>

رئيس هيئة حقوق الإنسان

استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد بن صالح العواد في مقر الهيئة بالرياض اليوم، عدداً من سفراء خادم الحرمين الشريفين المعينين حديثاً لدى عدد من الدول الشقيقة والصديقة.

واستعرض جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان ، وولي عهده ، في دعم حقوق الإنسان، منهاً بالتطورات التي تشهدها المملكة والخطوات الرائدة نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تجعل من الإنسان محوراً للتنمية وفقاً لرؤية المملكة 2030.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

نفذت 8620 زيارة تفتيشية

«التجارة» تضبط 511 منشأة مخالفة لتطبيق الإجراءات

الاحترازية لمواجهة كورونا

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 23 ربيع اول 1442 هـ - 09 نوفمبر 2020م

<http://www.alriyadh.com/1852189>

نفذت الفرق الرقابية الميدانية بوزارة التجارة 8,620 زيارة تفتيشية بجميع مناطق المملكة خلال الأسابيع الأربع الماضية بهدف التحقق من التزام المنشآت التجارية بتطبيق الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية لمواجهة فيروس "كورونا" حرصاً على سلامة المستهلكين.

وأسفرت نتائج الجولات الرقابية عن ضبط 511 منشأة مخالفة لم تلتزم بتطبيق الإجراءات الاحترازية حيث تم تطبيق العقوبات النظامية بحقها وفق العقوبات المقررة لمخالفات الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية لمواجهة فيروس "كورونا".

وتؤكد وزارة التجارة على متابعة تطبيق المتاجر للاشتراطات الصحية التي تنص على منع إدخال غير الملتمين بالكمامة الطبية أو القماشية أو ما يغطي الأنف والفم والالتزام بمسافات التباعد الاجتماعي، وتأمين المطهرات والمعقمات في الأماكن المخصصة لها، وقياس درجة الحرارة للموظفين والعملاء عند مداخل المولات والمراكز التجارية، وتطهير العربات وسائل النسق بعد كل استخدام، وتطهير المرافق والأسطح.

ووفقاً لقرارات مخالفة الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية لمواجهة فيروس "كورونا" يعد عدم التزام المنشآت التجارية بتطبيق الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية لمواجهة فيروس "كورونا" مخالفة تستوجب فرض غرامة مالية 10,000 ريال وتضاعف العقوبة في حال التكرار مع إغلاق المنشأة المخالفة.

كما تفرض غرامة مالية 50 ألف ريال عن كل شخص عند وجود تجمع للمتسوقين أو العاملين داخل أو خارج المحل التجاري بما يتجاوز الأعداد المنصوص عليها في الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية مما زاد عن الأعداد المنصوص عليها نظاماً.

وزارة العدل: بوابة ناجز تخدم 355 ألف مستفيد

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 23 ربيع اول 1442هـ - 09 نوفمبر 2020م

<http://www.alriyadh.com/1852164>

أغنت بوابة ناجز الإلكترونية najiz.sa التابعة لوزارة العدل، عشرات الآلاف من المستفيدين، عن زيارة المقرات العدلية، عبر تمكينهم من إجراء خدمات القضاء، التنفيذ، التوثيق، وغيرها من الخدمات عن بعد، بنفس الجودة والكافأة. وكشفت وزارة العدل، عن تقديم بوابة ناجز خدماتها لأكثر من 355 ألف مستفيد، عبر 1.6 مليون عملية دخول للمستفيدين، خلال شهر أكتوبر الماضي.

وأوضحت الوزارة، أن عدد طلبات خدمات أطراف التنفيذ المقدمة عبر البوابة خلال أكتوبر، بلغت أكثر من 107 ألف طلب، منها 70 ألف طلب تنفيذ.

وأشارت الوزارة إلى أن البوابة تشمل على نحو 120 خدمة عدلية، يمكن للمستفيدين إجراؤها وفق خطوات بسيطة وميسرة؛ مما يختصر عليهم الجهد والوقت، منها الرد على أسئلة وطلبات الدائرة القضائية وتبادل المذكرات وطلب تمديد مدة الترافع وجلسة التقاضي المرئية عبر خدمة التقاضي الإلكتروني، والترافع الإلكتروني، والمرئي، وخدمة "صحيفة الدعوى"، "إضافة ممثل في الدعوى"، وغيرها من الخدمات القضائية.

يذكر أن وزارة العدل نشرت مؤخرًا الدليل المرئي لشروط الخدمات الإلكترونية عبر بوابة ناجز، الذي يشتمل على شرح كيفية الاستفادة من خدمة إيداع وصرف الشيكات الإلكترونية في حال وصلت المستفيد رسالة نصية بتصور الشيك دون الحاجة إلى زيارة محكمة التنفيذ، فضلاً عن خطوات خدمة إصدار فاتورة سداد للمنفذ ضده، وخطوات إضافة سند لأمر إلكتروني، إضافة إلى خطوات المشاركة في المزاد الإلكتروني، وغيرها من الخدمات.

وفي قطاع التوثيق، يقدم الدليل للمستفيد كيفية إصدار وكالة إلكترونية من مكانه ودون زيارة كتابة العدل عبر بوابة ناجز، وكبائع للعقارات: كيف يستفيد من خدمة إفراغ العقار الإلكتروني، وكمسنtri للعقارات: كيف يمكنه الاستفادة من خدمة الإفراغ الإلكتروني.

وتشمل البوابة على خدمة إيداع وصرف الشيكات الإلكترونية في حال وصلت المستفيد رسالة نصية بتصور الشيك دون الحاجة إلى زيارة محكمة التنفيذ، وخدمة إصدار فاتورة سداد للمنفذ ضده، وإضافة سند لأمر إلكتروني، فضلاً عن غيرها من الخدمات.



خادم الحرمين يفتح أعمال السنة الأولى لـ "الشوري" الأربعاء

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 23 ربيع اول 1442هـ - 09 نوفمبر 2020م

<https://www.al-madina.com/article/707170>

واس - الرياض

يفتح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - الأربعاء الموافق 25 / 3 / 1442هـ، أعمال السنة الأولى من الدورة الثامنة لمجلس الشورى، ويترشّف رئيس مجلس الشورى، وأعضاء المجلس الذين صدر الأمر الملكي الكريم بتعيينهم في المجلس في دورته الثامنة بأداء القسم أمام خادم الحرمين الشريفين. كما سيستمع المجلس إلى الخطاب الملكي السنوي الذي سيلقنه - رعاه الله - (عبر الاتصال المرئي) والذي يتناول فيه - أيده الله - سياسة المملكة الداخلية والخارجية وموافقها تجاه أهم القضايا الإقليمية والدولية.

أعلن ذلك رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.
وأعرب - في تصريح صحفي بهذه المناسبة، عن اعتزازه والمجلس وأعضائه ومسوبيه بقاء خادم الحرمين الشريفين في هذه المناسبة السنوية التي يشرف فيها المجلس بالاستماع إلى توجيهاته ورؤيته - أいで الله - تجاه مجمل الموضوعات والقضايا الداخلية والخارجية.

وأكَدَ رئيس المجلس، أن الخطاب الملكي الكريم يعد منهج عمل وخارطة طريق المجلس وأعضائه يستثني بها في دراساته للموضوعات التي تدرج ضمن صلاحياته واحتصاصاته وصولاً إلى القرارات الرشيدة التي تسمم في الارتفاع بأداء الأجهزة الحكومية ومؤسساتها، وتطوير الأنظمة وتحديثها، كما يعد الخطاب الملكي منهج عمل أيضاً للأجهزة الحكومية في الدولة «، بما يحتويه من مضمون حكيم يترشد بها حول توجهات الدولة في الداخل والخارج ورؤيتها في الحاضر والمستقبل.

وقال «إن خطاب خادم الحرمين الشريفين يأتي في وقت مهم جداً وترقبه الكثير من الدوائر السياسية والاقتصادية لاعتبارات عده في مقدمتها مكانة خادم الحرمين الشريفين الكبيرة والمؤثرة على الصعدين الإقليمي والدولي، ومكانة المملكة باعتبارها دولة كبيرة ومحورية على المستوى العالمي تتولى رئاسة مجموعة العشرين لهذا العام 2020، والتي تعد أكثر المجموعات الدولية تأثيراً وأهمية في المجال الاقتصادي والمالي العالمي.»

وأشار إلى أن خطاب خادم الحرمين الشريفين السنوي في مجلس الشورى يشير إلى مدى اهتمامه - حفظه الله - بالمجلس وبدوره وحضوره في المشهد الوطني بوصفه واحداً من المؤسسات التنظيمية والرقابية المهمة في الدولة، كما يشكل ذلك صورة من صور القادة التي يحظى بها المجلس من القيادة والتي مكنت المجلس من النهوض بدوره ومسؤولياته تجسيداً لمبدأ الشورى، لافتاً معاليه إلى أن قبة المجلس وما تشهده من نقاش جاد يعكس رؤية القيادة والوطن حيث يلتئم أعضاؤه من أجل تعزيز المصلحة الوطنية في واقع جديد للممارسة الشورية بالملكة، حيث أسهم المجلس بشكل كبير في المشاركة في مسيرة الإصلاح والتطوير والتنمية التي تمر بها المملكة، وعمل على مواكبة كافة الخطط التنموية في مقدمتها رؤية 2030، وكثُف في هذا الجانب من خلال لجانه المتخصصة وما يدرسه ويناقشه من متابعة ما يضمن تكاثف الجهود في عمل تكاملٍ يهدف لتحقيق هذه الرؤية الطموحة ومشاريعها وأهدافها التي يقودها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولـي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظه الله -.»

وقال «إن المجلس اليوم بات مكوناً رئيساً لصناعة القرار في المملكة وعوناً للدولة بما يقوم به من أعمال وما يصدره من قرارات يعمل عليها نخبة مختارة من أبناء الوطن المؤهلين علمياً وعملياً ولهم من الكفاية والخبرة في كل المجالات والتخصصات، وذلك في فضاء شوري رصين وسلح بالعلم والخبرة وبأدوات الدراسة والبحث.



سياسات الحماية الاجتماعية للمرأة على طاولة «نورة»

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 23 ربيع أول 1442هـ - 09 نوفمبر 2020م
<https://www.al-madina.com/article/707166>

المدينة - الرياض

A A

عقد كلية الخدمة الاجتماعية في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن اليوم، اللقاء العلمي «سياسات الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية المملكة 2030»، عن بُعد. ويهدف اللقاء إلى توفير أساس علمي بحثي يستفاد منه في البرامج التفصيلية لرؤية المملكة.. وينضم اللقاء جلستين حواريتين، الأولى تتناول آليات تحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة في المجتمع، وعرض أهم الآليات المساعدة في تمكين المرأة، وتفعيل دور الإعلام في الرفع من الوعي الثقافي الحقوقي، وكيفية استفادتها من هذه البرامج وآلية التسويق لها.. وتتناول الجلسة الثانية محور الرعاية الاجتماعية، واستعراض سياسات الحماية الاجتماعية للمرأة المسنة، المطلقة، ذوي الاحتياجات الخاصة.



زيادة في بلاغات «الفساد» عن قصور المشروعات والخدمات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 23 ربيع أول 1442هـ - 09 نوفمبر 2020م

<https://www.al-madina.com/article/707161>

سعيد الزهراني- الطائف

A A

كشف تقرير رسمي لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد أن البلاغات الواردة للهيئة خلال الأربع سنوات الماضية المتعلقة بقصور الخدمات، والقصور في تنفيذ المشروعات وصلت إلى 7687 وقفزت في العام 2019 بنسبة 300% مقارنة بالعام 2016.

وعلمت «المدينة» أن هذا الارتفاع الكبير في نسبة البلاغات وتزايدها يأتي استشعاراً من المواطنين في التعاطي مع هذا الملف المهم، باعتبار أن الخدمات والمشروعات تمسيهم بالدرجة الأولى.

وتقوم «نراة» باستقبال مثل هذه البلاغات في إطار مهامها في التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين في الجهات واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في شأن أي عقد يتبين أنه ينطوي على فساد أو أنه أبرم أو يجري تنفيذه بالمخالفة لأحكام الأنظمة واللوائح النافذة.. والعمل على توضيح إجراءات عقود مشتريات الحكومة والمؤسسات العامة والشركات المساهمة، وإعطاء الجمهور والمؤسسات المدنية ووسائل الإعلام حق الاطلاع عليها ونقدها.

يشار إلى أن «نراة» تقوم بجهود كبيرة في سبيل مطاردة المفسدين وسد الثغرات المؤدية إلى الفساد، والعمل على كل مامن شأنه استرداد المبالغ والأصول المسروقة بشتى الطرق، وحققت الهيئة في السنوات الأخيرة إنجازات متتالية في الكشف عن العديد من قضايا الفساد طالت الكثير من كبار المسؤولين والموظفين في قطاعات حكومية مختلفة ومؤسسات عامة.

البلاغات في الأربع سنوات الماضية

1028 بلاغاً في عام 2016

1046 بلاغاً في عام 2017

2281 بلاغاً في عام 2018

3332 بلاغاً في عام 2019

-الإجمالي 7687 بلاغاً

متى يلحق التعليم بالتقنيات المتقدمة؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 23 ربيع أول 1442 هـ - 09 نوفمبر 2020م

https://www.aleqt.com/2020/11/09/article_1964876.html

كلمة الاقتصادية

يؤمن الجميع بأن العالم اليوم يمر بمرحلة تاريخية جديدة يمكن أن يطلق عليها "ما بعد كورونا". تأثر كثير من الأفكار وال العلاقات والمفاهيم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية بآثار هذه الجائحة، ولعل أهم تلك التغيرات تمس معنى القيمة نفسه، وذلك إذا تم ربطها بالتكلفة والعائد. لقد كشف لنا فيروس كورونا إلى أي مدى تهدر البشرية كثيراً من مواردها في قضایا غير ذات أهمية، كما أثبت أن كثيراً من القضايا التي لم تكن لها قيمة كبيرة، أصبحت بين عشبة وضحاها تمثل الفرق بين الحياة والموت، بين النجاح والفشل.

فالحضارة الإنسانية اليوم لم تعد تحتمل التراجع إلى الوراء. لا يمكننا الوقوف أمام التهديدات البيئية والتغيرات التي تحدث دون دعم كامل من عالم تقني متكملاً وإمدادات من الطاقة، فما فيروس كوفيد - 19 إلا أنموذج من التحديات التي تواجهها البشرية، ولو لا أن مكن الله البشر من تطوير تقنيات إلكترونية وتوصل سريع، لكان حجم الكارثة أكبر مما يمكن تصوره. ولعل أبسط تلك القضايا ما مكن الله به هذه البلاد من قدرات تقنية وبشرية كبيرة استطاعت من خلالها أن تقود العالم أجمع وتتجه في تنظيم اجتماعات قادة الدول العشرين عن بعد، وكذلك اجتماعات جميع اللجان والمجموعة ذات العلاقة، وهو ما سهل التوصل إلى قرارات تاريخية لمساعدة العالم وإنقاذه.

لكن الصورة أصبحت واضحة جداً، فالتحولات والتطورات البيئية من حولنا سترفر لنا كثيراً من التحديات المجهولة الآن، لكن تجربة كورونا أثبتت أنه يمكننا التغلب عليها إذا توافرت لنا الطاقة وأتيحت لنا التقنية السهلة والكواكب البشرية المؤهلة. هنا بالذات، فإن التعليم يقف اليوم، كما هو الحال دائماً، كفرس الرهان ورأس الحرابة في هذه المعركة الشرسة. لكن العرب قالت من قبل، إن فقد الشيء لا يعطيه، لذا لم يعد أمام التعليم إلا قبول التحديات الجديدة والتحول بشكل استباقي نحو دعم الآلة والتقنية في التعليم، حتى يكون قادراً على منع القطاعات الأخرى كواحد مندمجة مع واقع الحياة الجديدة وتقنياتها. فالتعليم المتقدم أصبح يعتمد بشكل غير عادي على التكنولوجيا المتقدمة، والمدرسة الافتراضية، بل حتى من المتوقع أن يصبح المعلم نفسه افتراضياً، ولهذا فلا مفر من قبول التحدي ومحاراة الواقع، ولم يعد هناك مجال للعودة إلى الخلف، وإعادة إنتاج النظام التعليمي السابق، الذي يفرض قواعد صارمة في الحضور إلى المدرسة والانصراف منها، والواجبات المنزلية.

فقد فرضت تجربة كورونا تحولات قد يصعب على الطلاب والمعلمين، بل حتى الأسر، الاستغناء عنها اليوم، ولا أقل من فرصة إعادة بث الدرس في وقت لاحق، أو فرصة الاستماع إلى هذا الدرس من قبل مدرس آخر عبر قنوات أخرى. هذه الخيارات لم تكن متوافرة قبل اليوم بهذا الشكل، حتى المحاولات السابقة لم يكتب لها النجاح، نظراً إلى عدم استيعاب الأسر والطلاب الفوائد الضخمة الناتجة عنها.

نحن مازلنا في بدايات الطريق، والعالم أجمع يتلمس السبيل الأمثل لتحقيق الاندماج بين التعليم الواقعي والتعليم الافتراضي، تلك الخطوة الجبارية التي يمكن من خلالها إعادة بناء منظومة تقنيات الاتصال وأجهزتها، الأمر الذي سيفتح عالماً جديداً من القطاعات الاقتصادية والوظائف والاستثمارات، وأيضاً عالماً مختلفاً من أساليب وطرق التعليم، بل المواد والمناهج والكتب الدراسية. ومن المتوقع في المستقبل أن تخنق المكتبة والدفاتر والأقلام، وتتحول إلى مكتبات سحابية ومنصات إلكترونية تفاعلية عن بعد، وأجهزة وتقنيات حديثة قد لا يمكن تصورها اليوم.

فمن المرجح أن يصبح الرسم على الأجهزة طريقة إلى عالم جديد من الفنون التي لم نعرفها بعد، وهذا كلّه سيعزز الطلب أكثر على منتجات مبتكرة. لذا، فلا بد من تغييرات هيكلية في شكل المدرسة وتنظيمها، وإدارات التعليم، بل حتى الوزارة، فالابتكار في التعليم الإلكتروني أصبح واقعاً وليس اختياراً، ووجود فني تقنية في المدارس، وأيضاً التدريب وتطوير المهارات، يجب أن يصبح كل ذلك تحولاً استراتيجياً نحو التعليم الإلكتروني.

تحسين العلاقة التعاقدية وإصلاح سوق العمل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 23 ربيع أول 1442هـ - 09 نوفمبر 2020

<http://www.alriyadh.com/1852274>

خالد المطيري

من الإصلاحات الجوهرية التي ستحققها المبادرة بمشيئة الله، تحسين ظروف عمل القطاع الخاص، وتمكين حركة التنقل للوافدين، وتنظيم دخول واستقطاب الكفاءات الوظيفية الخارجية من أصحاب المهن والمهارات العالمية، خاصة في هذا التوقيت الذي يشهد متغيرات كبيرة على مستوى العالم، وهو ما تعمل عليه بلادنا اليوم تحت شعار "أرقى عمل وتعامل.." .

علينا أن نعي تماماً أننا لا نعيش في هذا الكون بمعزز عن الآخرين، بل نحن جزء لا يتجزأ من نظام وإدارة هذا العالم المتقارب الأطراف، وهو ما ينطبق تماماً على إعلان وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لنظام العمل الجديد المسمى بـ"تحسين العلاقة التعاقدية".

لن أخوض في التفسيرات التنظيمية أو الإجرائية أو حتى القانونية، لأن الوزارة قامت بدورها، لذلك سأركز حيال أبعاد المبادرة العمالية الجديدة، والإجابة عن السؤال المركزي: لماذا جاء هذا النظام في هذا الوقت تحديداً؟ ولذا أقول: إنه من المهم للمملكة أن تبرهن للعالم أنها تسير نحو إصلاح سوق عملها بما يتواافق مع معايير واستراتيجيات منظمة العمل الدولية (ILO).

ويمكن القول: إن توقيت إعلان المبادرة الجديدة يحمل دلالات حيوية مرتبطة بموقع بلادنا الإقليمي والدولي، خاصة أنها رئيسة الدورة الحالية لمجموعة العشرين الاقتصادية (G20) لعام 2020، وهو تأكيد على مكانتها المؤثرة في منظومة سوق العمل العالمي.

أما لماذا جاءت هذه المبادرة؟ فالدراسات البحثية للوزارة أشارت صراحة إلى أن دول العالم تركز في إجراءات العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل على "عقد العمل"، بينما يركز سوق العمل السعودي على موافقة صاحب العمل، وهو ما جعل المملكة من أقل الدول مرونة في إجراءات العلاقة التعاقدية، مقارنة بأسواق العمل الإقليمية أو الدولية. وعندما نُسقط الصورة الذهنية لمعايير سوق عملنا الراهن وفق التصورات العالمية، فنجدها أدت إلى تصنيف بلادنا ضمن تقرير الخارجية الأمريكية الخاص بمكافحة الاتجار بالأشخاص، وأن الممارسات الحالية تتواافق مع مؤشرات اتفاقية العمل الجيري الصادرة عن منظمة العمل الدولية في العام 1930، طبعاً يضاف على ذلك تزايد حدة انتقادات الهيئات الدولية الحقوقية، وهو ما عبرت عنه تماماً هيئة حقوق الإنسان في تغريدة لها على حسابها في تويتر، مشيرة إلى أن تنظيم العلاقة بين العامل الوافد وصاحب العمل في مبادرة "تحسين العلاقة التعاقدية" يؤكّد التزام المملكة الدائم بالقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أعتقد أن المملكة قادرة إن شاء الله بفعل هذه المبادرة في تحسين الصورة النمطية غير الإيجابية عن مشهدها العمالي، من خلال طرحها على طاولة المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ليس من أجل التفاخر بها، بل من أجل تعزيز نمط العقلية السعودية التي تتعامل بجدية ومنهجية وعدالة بين طرف في العلاقة "العامل وصاحب العمل".

ومن التداعيات الدولية الأولى على المبادرة، ما صدر عن وكيلة وزارة الخارجية الفلبينية لشؤون العمال المهاجرين سارة لو أريولا، التي أكدت أن عمال بلادها في السعودية والبالغ عددهم 800 ألف عامل، سيستفيدون من النظام الجديد. أيضاً دعونا نُقر أن سوق عملنا ظل لفترات ليس بالقصير مقصورة بشكل ما في أصحاب المهن والمهارات الذينيا على حساب أصحاب المهن والمهارات العالمية، ويعود ذلك بسبط طبيعة مشهدنا العمالي، لذلك من أهم آثار المبادرة، رفع جاذبية السوق السعودي من خلال تحسين ظروف الكفاءات العالمية وفق المعايير الدولية، وتعزيز مكانة بلادنا في مؤشر التنافسية العالمي، وانعكاس ذلك على تحسين نمط خبرات كوادرنا الوطنية التي تستفيد من ذلك بشكل مباشر وغير مباشر، وهو ما يعني إنجاح خطط التوطين المستقبلية، بما يتماشى مع المسار الإصلاحي للبلاد وفقاً لمستهدفات رؤية 2030 الطموحة.

من الإصلاحات الجوهرية التي ستحققها المبادرة بمشيئة الله، تحسين ظروف عمل القطاع الخاص، وتمكين حركة التنقل للوافدين، وتنظيم دخول واستقطاب الكفاءات الوظيفية الخارجية من أصحاب المهارات العالية، خاصة في هذا التوقيت الذي يشهد متغيرات كبيرة على مستوى العالم، وهو ما تعمل عليه بلادنا اليوم تحت شعار "أرقى عمل وتعامل"، وتقديم نفسها نموذجاً مثالياً في فهم المتغيرات السوقية الجديدة، وترتيب أوضاع العمالة الوافدة لديها، بما يتوافق مع قانون العمل السعودي.

أخيراً، الوعي الاستراتيجي لمشروع مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية، سيكون له تبعات كثيرة على تطوير سوق العمل السعودي، وإذا أردنا أن نعرف قيمة المبادرة فيما علينا سوى الإطلاع على معطيات سوق العمل في آخر 3 سنوات - لندرك حجمها وأهميتها- وكان من نتائجها: زيادة ارتفاع القضايا المنظورة أمام المحاكم العمالية سنويًا إلى 167 %، فيما تراوحت ظاهرة العمالة السائبة ما بين 3,5 ملايين إلى 4,4 ملايين عامل.. دمت بخير يا وطني.

كاريكاتير



الرياض
@abdulaziz_rabea

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاثنين
09 ربى أول 1442 هـ - 23
نوفمبر 2020 م

[http://www.alriyadh.com/
1852308](http://www.alriyadh.com/1852308)



المدينة
www.al-madina.com

المصدر: جريدة المدينة الاثنين
09 ربى أول 1442 هـ - 23
نوفمبر 2020 م

[https://www.al-
/madina.com](https://www.al-madina.com)